

رسائل مصرية متباطئة
لتحسين السجل الحقوقي

القاهرة - يعتقد بعض المسؤولين في مصر أن زيارات وفود تمثل منظمات حقوقية ووسائل إعلام محلية وأجنبية لسجون متفرقة، تكفي لتبويض وجوههم، ونقل صورة مرضية عن أحوالها التي تعرضت لانتقادات كبيرة، وشككت في حسن الرعاية المتوافرة للمسجونين والإجراءات الاحترازية المتبعة في ظل وباء كورونا.

ونظمت وزارة الداخلية المصرية زيارة لوفد حقوقي وإعلامي، الأحد، لسجن القناطر الخيرية، في شمال القاهرة، وسمحت لأعضاء الوفد بالتجول في أركانه والحديث بحرية مع عدد من المسجونين، وسط حالة مثيرة من الخفاقة والرعاية الفائقة، وخرجوا بانطباعات جيدة عن سجن من أكبر سجون مصر، وأراد منظمو الزيارة تقديمها كنموذج للحالة العامة في هذه الأماكن على مستوى القطر كله.

وجاءت تعليقات غالبية أعضاء الوفد في وسائل الإعلام المحلية التي أولت اهتماما بالزيارة مرحبة ومثممة للسور الذي تلعبه وزارة الداخلية في الرعاية الاجتماعية، كنوع من الحوض غير المباشر للشكوك التي تحيط بها من قبل إعلام تابع لجماعة الإخوان وتركيا وقطر، وصلت إلى مستوى الزعم بوقوع إصابات عديدة بفايروس كورونا غير معلنة في السجون التي تكسب بها معتقلون ينتمون للجماعة.

القاهرة تحتاج إلى تغيير
في المفاهيم والآليات
التي تتبناها لتمكين
من التعاطي مع التطورات
في الملف الحقوقي

ووفقا لما هو معلن رسميا، لا يتعدى عدد الوفيات جراء الوباء في السجون المصرية أصابع اليد الواحدة، وتبدو الإصابات محدودة، ونسب الشفاء عالية، أو بمعنى أدق أن الإجراءات الاحترازية متبعة جيدا، وهو الهدف الذي انطوت عليه زيارة الوفد الأخير لسجن القناطر.

ويقول مراقبون إن الحكومة تصر على الاهتمام بالشكل في تعاملها مع ملف حقوق الإنسان، فتقوم بتنظيم زيارات لشخصيات منتقاة لنقل الصورة التي تريدها، وتتوقع أن يصدقها العالم، وهنا تكمن الإشكالية الكبيرة، فقد تكون هناك مبالغت في التقديرات الحقوقية الغربية، وتسييس من قبل منظمات موجهة قريبة من جماعة الإخوان، لكن القاهرة تخطئ مرتين لو تصورت أن زيارة واحدة أو أكثر تكفي لتحسين الصورة. مرة عندما تقوم باستعدادات مكثفة تسبق الزيارة، تجعل من أوضاع السجون أفضل من بعض المناطق الشعبية في مصر، ولعل التهمك الذي لقيته زيارة سابقة على وسائل التواصل الاجتماعي بسبب حالة النظام والنظافة وجودة الطعام المتأهية، لم تلقها بان ما جرى تقديمه يفوق الخيال.

ومرة ثانية عندما تنصور أن الشكل اللامع يعني عن المضمون العميق، فكل من تمت اللقاءات معهم كبروا كلمات متشابهة، قد تختلف في المفردات، لكنها تصب في المحتوى الإيجابي الذي يوحى بان الحياة داخل السجن أفضل من خارجه.

ويؤكد متابعون أن المبالغة في الإساءة أفقدت إدارة مصلحة السجون جانبا من الدور الحيوي الذي تقوم به، وجعلت الزيارات التي تنظم محصورة في نطاق الدعاية أو كنوع من أنواع



التغيير يأتي من خارج السجون وليس من داخلها

العلاقات العامة يمكن أن تصل رسالتها جيدا للداخل، غير أنها لا تغير شيئا في تقديرات الخارج المعني برصد السلبيات وليس متابعة الإيجابيات، وهي مهمة عادية، فمن الطبيعي أن يكون السجن نظيفا والرعاية فائقة.

وأدت الإساءة الكبيرة التي وصلت حد إنكار وجود أزمة من أي نوع، إلى مبالغة منظمات حقوقية عديدة في الانتقادات التي توجهها للقاهرة، كان كل طرف يشد من جانبه طرف الخيط حتى انقطع التفاهم والتواصل وسط حالة انعدام الثقة المتبادلة، وتقزيم الطرح الذي يقدمه كل جانب في مواجهة الآخر.

وترى بعض المصادر أن الطريقة التقليدية التي تتعامل بها الحكومة المصرية، من تنظيم زيارات لوفود حقوقية وإعلامية وبرلمانية، لن تجد سبيلها لتغيير انطباعات ترسخت لدى منظمات خارجية، لم يعد إهمالها مجديا، لأن التقليل من قيمة التقارير التي تبثها لن يلغي الأصداء السياسية التي تحدثها في دول غربية مختلفة.

وتوقعت المصادر ذاتها أن الحالة الحقوقية سوف تكون في مقدمة اهتمام الإدارة الأميركية الجديدة، ولعل خطاب الرئيس المنتخب جو بايدن، الأثين، أكد أن ملف الحريات عموما يحظى باهتمامه شخصيا، ويأتي ضمن إعادة الاعتبار لمنظومة القيم الأميركية المتراجعة.

وتحتاج القاهرة إلى تغيير في المفاهيم والآليات التي تتبناها لتمكين من التعاطي مع التطورات في الملف الحقوقي، فالخطوات التي تقوم بها الحكومة، مهما تعاضمت، لن تصبح مقنعة مع انسداد الفضاء السياسي، كجوهر حقوق الإنسان.

ويرجع مقربون من الحكومة السبب في التطرف الحقوقي إلى تسخير المنظمات لصالح جهات معينة، ومهما قامت الحكومة من تحسين أحوال السجون واتخذت إجراءات ترفع من القيمة الإنسانية فيها لن يتبدل شيء، لأن هناك موقفا مسبقا لا يتغير.

ويرد منتقدو حقوق الإنسان في مصر على ذلك بأن قطاع السجون هو جزء من الحالة الحقوقية الكلية، وبه ثغرة تمكنهم للنيل من الحكومة، لأنه من القاطعات المغلقة، والتي من السهولة تصديق ما يتم نشره عنها، خاصة أنه يضم عددا كبيرا من قيادات الإخوان الحريصين على إحداث ضوضاء في الغرب حول النظام المصري.

وقال ناشط سياسي، مكث لمدة عامين في سجن طرة بجنوب القاهرة، إنه اضطر إلى المبالغة في معاناته داخل السجن، وحض محاميه على التواصل مع منظمات حقوقية دولية لإجبار الحكومة على الإفراج عنه، وهي سمة تشمل عددا من المسجونين السياسيين، ومعظمهم من الإخوان.

وأضاف الناشط لـ "العرب"، أن الحكومة المصرية تخشى انتشار التقارير السلبية عن الأوضاع في السجون، ومهما اتخذت من خطوات لتخفيف معاناة المسجونين سجدت نفسها في نظر البعض متهمه، لأن الصورة العامة باتت سلبية، مستمدة من فترات سابقة، لأن الأحوال تبدلت كثيرا الآن.

لذلك بصر مراقبون على أن التغيير يأتي من خارج السجون وليس من داخلها، أي يأتي من تغيير فلسفة الحكومة في التعاطي مع الحريات، وخضورة الوفاء بوعود سابقة تتعلق بافتتاح الفضاء العام، وتضع الضوابط التي تريدها، وهو المدخل الذي يمكن أن يغير رأي بعض المنظمات الحقوقية التي تعتمد في تقاريرها على أشخاص في الداخل، ينقلون لها صورا مغلوطة لأهداف سياسية.



التغيير يأتي من خارج السجون وليس من داخلها



صناعة النفط مهددة

هل يعني تراجع الطلب بداية النهاية
لازدهار النفط

دول الخليج تستبِق التراجع المتوقع بإعادة هيكلة اقتصاداتها

باعتبارها "مضخة غاز"، ومع ذلك، لا يزال الاعتماد على دخل المواد الخام مرتفعا. وتعتمد الميزانية الحالية في روسيا على سعر نبط يبلغ حوالي 42 دولارا للبرميل. وإذا انخفضت هذه القيمة - كما حدث هذا العام - ينخفض الدخل. وخسرت روسيا المليارات نتيجة تراجع الطلب وانخفاض الإنتاج. وقد أدى ذلك إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية التي بدأت قبل جائحة كورونا. وخلال الفترة من يناير حتى سبتمبر، انخفضت الإيرادات من مبيعات النفط والغاز بنسبة 35.9 في المئة مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، بحسب بيانات جهاز المحاسبات في موسكو.

السعودية تمضي في إعادة
الهيكلية الاقتصادية،
ويمثل «صندوق الثروة
السيادي» إحدى وسائلها
في ذلك

أما فنزويلا، إحدى الدول التي تمتلك أكبر احتياطي نفطية، فتحصل على 95 في المئة من نقدها الأجنبي من صادرات النفط. وبسبب سوء الإدارة والعقوبات الصارمة من الولايات المتحدة، من بين أمور أخرى، توقف استخراج النفط ومعالجته تقريبا.

تراجع متوقع

بحسب تقديرات الأمم المتحدة، لا بد من أن يتراجع إنتاج النفط والغاز والفحم بنسبة 6 في المئة في السنة حتى العام 2030 لاحتواء الاحترار بـ 1.5 درجة مئوية. غير أن الدول تنوي زيادة إنتاج مصادر الطاقة الأحفورية بنسبة 2 في المئة في السنة، وذلك بالرغم من تدني أسعار مصادر الطاقة المتجددة.

ويامل كينغزفيل بوند من مركز الأبحاث "كربون تراكر" أن يكون العام 2019 قد شكل ذروة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. وقد يحدث ذلك في إطار "السيناريو الأكثر تفاؤلا، غير أنه ليس السيناريو الأكثر واقعية"، على حد قول عالمة المناخ كورين لو كيريه.

وتتشكل مصادر الطاقة المتجددة بديلا عن مصادر الطاقة الأحفورية، غير أن انتشارها لا يزال محدودا بسبب المساعدات المقدمة لمصادر الطاقة الأكثر توليها، مثل الفحم والنفط والغاز. وتتوقع كورين لو كيريه ارتفاع الانبعاثات من جديد في 2021، إذ لا بد من الانتظار كي تؤدي الاستثمارات في مصادر الطاقة النظيفة ثمارها. وأيا يكن الحال، فإن مستويات تركيز ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي تبقى مرتفعة.

دول الخليج ذات الكثافة السكانية المنخفضة، مثل الكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة، يبدو أن التهديد أقل تائيرا على الناحية الوجودية، لكن قد يكون الأمر أكثر صعوبة بالنسبة إلى سلطنة عمان والبحرين، مع احتياطيتهما النفطية الأصغر، وللمملكة العربية السعودية، المصدر الأول للنفط في العالم، حيث يعيش 34 مليون شخص. وتمضي السعودية، حيث يشكل النفط ما يقرب من 70 في المئة من إيرادات الدولة، بالفعل بقوة في إعادة الهيكلة الاقتصادية، وإحدى الوسائل المتبعة في ذلك هي "صندوق الثروة السيادي"، الذي اشترى أسهما كبيرة في "فيسبوك" و"ديزني" و"يونيك" و"بنك أوف أميركا" والمجموعة المالية "سي تي غروب".

وفي الوقت نفسه، تعزز الرياض توسيع قطاعات التعدين والخدمات اللوجستية، إلى جانب قطاع الطاقة عبر استثمار المليارات في الغاز الطبيعي، وبالتالي خلق فرص عمل للشباب.

وبالنسبة إلى الإمارات، فقد استبقت التراجع المتوقع، بإطلاقها عام 2019 أكبر استراتيجية وطنية لتطوير كافة قطاعات الدولة الحيوية والتنمية للاستعداد لمرحلة ما بعد النفط ضمن خطة شاملة تستهدف الاستعداد لـ 50 سنة قادمة. وطلعت الإمارات أشواط طويلة على مدى العقود الماضية في تنوع الاقتصاد وتحقيق التوازن بين جميع القطاعات الصناعية والتجارية والسياحية، إضافة إلى استثماراتها الكبيرة في جميع أنحاء العالم.

وتعول الدولة الخليجية في خطتها واستراتيجياتها المتنوعة على تطوير الرأسمال البشري الذي تعده السبيل الوحيد لتحقيق تنمية مستدامة.

وفي روسيا - القوة العظمى في مجال المواد الخام وثاني أكبر مصدر للنفط بعد السعودية - لا تزال ميزانية الدولة تعتمد على الإيرادات الدولارية للنفط بنسبة حوالي 30 في المئة. ويقول الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إن بلاده بدأت في التخلص من "شوكة" تجارة النفط والغاز.

لذلك لم يعد هناك أي سبب لتشويه سمعة روسيا

دخلت أسواق النفط العالمية في أعقاب تفشي الوباء فترة انهيار غير مسبوقة للطلب مع زيادة غير محدودة في العرض وهو ما يفتح الباب أمام تحولات لصناعة النفط تستمر سنوات مقبلة. واستبقا لتراجع متوقع من شأنه أن يؤثر لنهاية ازدهار النفط، اختارت الدول النفطية الكبرى مثل دول الخليج العربية إعادة هيكلة اقتصاداتها وتنويع مواردها المالية، في مواجهة تداعيات الأزمة الصحية على قطاع النفط الحيوي.

يوهانسان صادق/أولاف ماودر

الرياض - كانت مهمة غير مجدية عندما بدأ فريق قيادة عالم الجيولوجيا الأميركي ماكس ستينكي البحث عن النفط في الصحراء القاحلة في المملكة العربية السعودية في ثلاثينات القرن الماضي. لم تقدم الهضاب الرملية والوديان

الجافة أي دليل أنذاك على وجود هياكل تحت الأرض، ولم تكن معدات الحفر معروفة بعد في شبه الجزيرة العربية. "لا نفط، لا ماء"، هذا ما أرسله المستكشفون المعروفون باسم "القطط البرية" إلى سان فرانسيسكو في عام 1937 عندما كانوا يتقنون في المملكة المتحدة لصالح شركة أميركية.

لكن الصبر قد يكون نهايته مكافئة: ففي الرابع من مارس 1938، تدفق النفط من البئر رقم 7 في قرية الصيادين السعودية، الدمام، وعلى مدار نحو 50 عاما تالية، أنتج هذا البئر "بئر الخير" 32 مليون برميل.

وبالمثل، حولت اكتشافات المواد الخام القيمة في العراق في عام 1927 والبحرين في عام 1932 والكويت في عام 1938 منطقة يقطنها قبائل غالبا ما تكون فقيرة وضعيفة التنظيم، إلى بعض من أغنى الدول في العالم.

لكن عام 2020 قد يكون بداية النهاية لازدهار النفط. وبصفتها أول عملاق في هذا القطاع، أعلنت مجموعة "بريتش بترولوم" في سبتمبر أن عصر الطلب المتزايد على النفط قد انتهى، متوقعة أن الاستهلاك قد لا يصل أبدا إلى مستوى ما قبل بدء أزمة كورونا. وكتب البنك الدولي في توقعاته لسوق المواد الخام في أكتوبر الماضي أن الجائحة يمكن أن تكون لها "تأثيرات دائمة" على الطلب.

ذروة النفط

كان القطاع يناقش سيناريوهات منذ خمسينات القرن الماضي ما يسمى بـ"ذروة النفط" - وهي النقطة الزمنية التي يصل فيها إنتاج النفط العالمي إلى ذروته، وبعد ذلك - وفقا للنظرية - تستمر الأمور في الانحدار. وخلال ذلك، لم يعد الجدل يدور حول الاحتياطي المستنفدة والحد الأقصى للإنتاج، بل حول انخفاض الطلب في يوم من الأيام. وتوقع صندوق النقد الدولي في فبراير الماضي - أي قبل كورونا - أن يتم الوصول إلى هذه النقطة في عام 2040 "أو

